

احتجاجات في عدة قطاعات تضاعف الضغوط على الحكومة التونسية

وقاسف رئيس كتلة تحيا تونس بالبرلمان، مصطفى بن أحمد، قائلا "الأسف الشديد الحكومة برئاسة المشيشي لا تحسن الاستيقاق وليست لها إستراتيجية للتفاوض، كان عليها مثلا تجنب الصدام مع بعض المؤسسات الإعلامية خصوصا إذاعة شمس أف أم المحلبة".

وأضاف بن أحمد في تصريح لـ"العرب" "الوقت ليس مناسباً لإقبال كاهل الدولة بالمطلبية، لكن الحكومة تتعامل بسياسة المكابح من خلال التفاوض مع القضاة مؤخرا"، مشيراً إلى أن "مطالب المهندسين مشروعة وهو قطاع مهم وأساسي في عمل الدولة، ولدينا استحقاقات مهمة في وضع دقيق وهذه مسؤولية الحكومة".

وفي المقابل تنتقد أوساط سياسية غياب إستراتيجية واضحة للتعامل مع الاحتجاجات خاصة في ظل الأزمة السياسية الحارقة التي تعيشها البلاد حيث تعرف قطيعة بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية على خلفية تعديل وزاري أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي ورفضه الرئيس قيس سعيد ما فاقم متابع الحكومة.



مصطفى بن أحمد
ليست للحكومة
استراتيجية للتفاوض
مع المحتجين

وقال النائب عن التيار الديمقراطي زياد الغنای في تصريح لـ"العرب" "هدف الحكومة أن الوحيد هو البقاء، وهي لا تملك رؤية واضحة وتشغل 40 أو 50 في المئة من طاقمها الوزاري".

وأضاف "هناك قرابة 3 آلاف تحرك احتجاجي في شهري يناير وفبراير الماضيين، والتفاوض مع المحتجين يقتضي أن تكون هناك رؤية أو خارطة سياسية واضحة للوضع الصعب".

وبالموازاة مع احتجاجات المهندسين تطفو على سطح المشهد احتجاجات مختلفة في عدة ميادين، على غرار المؤسسات الإعلامية العمومية والمصارف، وتحركات الدكاترة، فضلا عن عدد من الأحزاب السياسية الراضة لمقاربات الحكومة في معالجة الأزمات.

وسبق أن فضت قوات الأمن التونسية، نهاية مارس الماضي، اعتصام حاصل شهادة الدكتوراه المطالبين بوظائف بعد أكثر من 9 أشهر قضاها المعتصمون في خيام أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احتجاجا على تواصل بطالة أكثر من 17 ألف حاصل لشهادة الدكتوراه في البلاد.

خلال هداوي

تونس - ضاعفت الاحتجاجات المتصاعدة في العديد من القطاعات في تونس الضغوط على الحكومة برئاسة هشام المشيشي خاصة في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعرفها البلاد.

ومع تزايد الاحتجاجات في العديد من القطاعات على غرار الإعلام والمهندسين والدكاترة تجد حكومة المشيشي نفسها في موقف صعب لإسيما في ظل الضغوط التي يكرسها المانحون الدوليون من أجل الإسراع في إطلاق الإصلاحات الضرورية مثل التخفيض في كتلة أجور الموظفين العموميين. ودعا حزب حركة الشعب المعارض مساء الثلاثاء الحكومة إلى "تفاوض جدي مع المهندسين المضربين والالتزام بتعهداتها وتطبيق الاتفاقات المبرمة سابقا لتجنب التصعيد وتفادي تعطيل مصالح البلاد والمواطن الذي حرص المهندسون على تجنبه".

واعتبر الحزب في بلاغ صادر عنه أن استمرار إضراب المهندسين في المؤسسات العمومية "يهدد السير العادي للمرفق العام بالمؤسسات العميقة متعددة الجوانب".

وأعرب عن مساندته للمهندسين ومداهنتهم، مذكرا بأنهم مضربون عن العمل منذ مدة طويلة على خلفية تراجع الحكومة على تطبيق الاتفاق المبرم مع عمادتهم والمتعلق بتعميم المنحة الخصوصية المسندة لمهندسي القطاع العام، وأشار إلى أنها تدعم كل ما من شأنه الحد من تزييف هجرة الكفاءات.

وكانت عمادة المهندسين قد أعلنت الاثنين عن قرارها مواصلة إضرابها معتبرة أن الحكومة "أهانت المهندسين وعاملتهم بتعال وعوضتهم بأشخاص لا تتوفر فيهم الشروط العلميّة".

وبحسب العمادة، تمثل الاتفاق في العام، ونص الاتفاق الثاني على أن يتم تطبيق الزيادة قبل نهاية مارس الماضي.

ويضم قطاع المهندسين بتونس 80 ألف مهندس، بينهم 16 ألفا في القطاع العام، و64 ألفا في القطاع الخاص.

وترجع أوساط سياسية أسباب تازم الوضع في العديد من القطاعات وما انطوى عليه من تداعيات إلى عدم امتلاك السلطات القدرة على التفاوض وإستراتيجيته.

حراك دبلوماسي يوناني نشط من أجل التصدي لتركيا في ليبيا

أثينا وطرابلس تتفان على إجراء محادثات لترسيم الحدود البحرية



إعادة ترتيب العلاقات بين اليونان وليبيا

الملف الأمني الذي تُعد انقزرة أحد أبرز أطرافه. وبالرغم من الدعم الدولي الذي تحظى به السلطة الانتقالية في ليبيا من أجل المضي قدما في ترتيبات أمنية وعسكرية تكرر حالة من الاستقرار، إلا أن الغموض لا يزال يلف مصير المرتزقة الذين استعان بهم طرفا الصراع في وقت سابق (حكومة الوفاق سابقا والجيش بقيادة المشير خليفة حفتر).

ولم تبعث تركيا إلى الآن برسائل إيجابية حول مرتزقتها شأنها في ذلك شأن روسيا، حيث أكدت تقارير سابقة أن مرتزقة فاغنر لا يزالون في ليبيا رغم إنكار موسكو لعب أي دور لها في البلاد. وتعد شركة فاغنر الروسية من المجموعات الخفية من الرئيس فلاديمير بوتين. وأعربت مساء الثلاثاء إيطاليا والولايات المتحدة على لسان وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو عن قلقهما المشترك بشأن وجود القوات الأجنبية سواء الروسية أو التركية في ليبيا".

وقال دي مايو في أعقاب محادثات مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن إن الولايات المتحدة أعلنت وعدا بالمرزق من الانخراط لتسريع عملية وحدة واستقرار ليبيا".

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، في بيان إن الوزيرين أكدا خلال اللقاء دعمهما لجهود الشعب الليبي لإعادة الوحدة إلى بلاده، وإجراء الانتخابات الوطنية في ديسمبر المقبل.

ووجد ديمترياس رفض اليونان "الاتفاقات غير القانونيين اللذين أبرمتها حكومة الوفاق السابقة مع تركيا"، في إشارة خصوصا إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية الموقع في 2019.

وكان حينها المنفي سفير ليبيا في أثينا، وقد طرد لرفض الاستجابة لطلب الحكومة اليونانية اطلعها على مضمون الاتفاق المثير للجدل. والاتفاق الذي لا تعترف به الدول الأخرى المطلقة على شرق المتوسط يرسم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في المنطقة الغنية بالغاز.

وترتكز انقزرة على الاتفاق لتسويغ عمليات البحث والتقيب عن الغاز في مناطق توجد نظريا في المنطقة البحرية لليونان وقبرص.

وأعاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوحدة الليبية عبد الحميد الدبيبة الإثنين تأكيد التزامهما بهذا الاتفاق، ما عكس سير حكومة الدبيبة على خطى حكومة الوفاق وحفاظها على نفس مكانة انقزرة في ليبيا، وفقا لمراقبين.

وأغلقت سفارة اليونان في طرابلس في يوليو 2014، وأجلت حينها فرقاطة يونانية نحو 200 يوناني وأجنبي من البلد الذي شهد فوضى أمنية. وتأتي هذه التطورات في وقت تكشف فيه القوى الإقليمية والعالمية تحركاتها من أجل دفع التسوية السياسية الجنايية المغربية منذ الستينات إلى اليوم موضحة أن "وجود المغرب اليوم في محل دولي يحتفي بتفاقة حقوق الإنسان يجعله مهتما

القوات الأجنبية الأراضي الليبية" في ضوء الانتخابات المقررة نهاية العام.

كما شدد على نيّة البلدين المتوسطيين معالجة "مسائل حيوية على غرار تحديد الحدود البحرية" في شرق المتوسط. وتأتي زيارة المنفي لأثينا بعد أسبوع من زيارة ميتسوتاكيس وزير خارجيته نيكوس ديمترياس طرابلس لإعلان إعادة فتح سفارة اليونان في العاصمة الليبية. ويرى متابعون أن أثينا نقلت الصراخ مع جاريتها انقزرة إلى ليبيا، حيث تحاول اليونان ترسيم علاقاتها مع السلطات الليبية الجديدة بعد أن كانت قد قطعت كل الروابط مع حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج سابقا إثر توقيعها في العام 2019 لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا.

والعام الماضي وقعت اليونان اتفاقا مع مصر لتحديد منطقة اقتصادية خالصة في شرق البحر المتوسط، قالت تركيا إنها تنتهك جرفها القاري وتتداخل مع المناطق البحرية التي اتفقت مع ليبيا بشأنها.

وقال رئيس الوزراء اليوناني إنه تم التوصل إلى اتفاق من أجل بدء محادثات لترسيم الحدود البحرية بين ليبيا واليونان دون أن يفصح عن المزيد من التفاصيل، غير أن مراقبين ربطوا هذه الخطوة بالاتفاقية التي وقعتها انقزرة مع حكومة السراج سابقا، لكن من غير الواضح كيف سيتم التصدي لها.

كثفت اليونان من تحركاتها الأيام الماضية في محاولة للتصدي لتركيا وأجنداتها في ليبيا، حيث توصلت أثينا إلى اتفاق مع طرابلس الأربعاء على إجراء محادثات لترسيم الحدود البحرية وذلك خلال زيارة لرئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي لليونان. كما شددت أثينا على أن الشرط الضروري لإنجاز الحل السياسي للأزمة الليبية يبقى إخراج كل القوات الأجنبية من ليبيا.

أثينا - تقود اليونان حراكا دبلوماسيا نشطا في محاولة للتصدي لتركيا وأجنداتها في ليبيا، حيث أعلنت أثينا الأربعاء عن الاتفاق مع المجلس الرئاسي الليبي برئاسة محمد المنفي على إجراء محادثات حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، فيما نفى المنفي أن تكون لمجلسه صلاحيات لإبرام اتفاقيات، مؤكدا بذلك الأمر إلى لجان مشتركة ستلتزم ويحال الموضوع للسلطات الليبية المزمع انتخابها في ديسمبر المقبل.

وأجرى المنفي مباحثات الأربعاء مع رئيسة اليونان إيكاتيريني ساكيلاوروبولو ورئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكوس، وذلك وسط كثافة الدعوات الدولية والأممية للإسراع في إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

وأكد رئيس المجلس الرئاسي الليبي الأربعاء بذل "كل الجهود الممكنة" من أجل "مغادرة جميع الميليشيات" الأجنبية بلاده.



كيرياكوس ميتسوتاكيس
الحل السياسي للأزمة
الليبية رهين مغادرة
القوات الأجنبية للبلاد

وقال المنفي إثر لقائه رئيس الوزراء اليوناني ميتسوتاكيس "ستتبدل كل الجهود الممكنة لضمان سيادة واستقلال ليبيا المرتبط بالخروج النهائي لجميع الميليشيات من بلدي".

ووفق بيان باليونانية لمتكتب ميتسوتاكيس، شدد رئيس المجلس الرئاسي على أنه جرت نقاشات حول الموضوع "لتحقيق هدف مغادرة الميليشيات".

وتعهد رئيس الوزراء اليوناني بتقديم الدعم في إعادة إعمار ليبيا، مؤكدا أن "الشرط الضروري" للحل السياسي في البلاد هو "مغادرة كل

دعوات في المغرب لضرورة تغيير السياسة الجنائية

موضحا أنها أفرغت من إلزاميتها عندما تم اعتمادها كوثيقة من طرف الحكومة دون نشرها في الجريدة الرسمية، ما جعلها في هذا الصدد التزامات أخلاقية أكثر منها رسمية.



المختار اعمارة
المغرب بذل مجهودات
كبيرة لربط السياسة
الجنايية بحقوق الإنسان

واعتبر أن الخطة توصي بخلق آلية لمتبّع تنفيذها وهو الأمر الذي لم يتم إلى حدود اليوم، بعد أن شارفت المدة المحددة لاعتمادها على الانتهاء، مشيراً إلى أنه يغلب عليها "طابع التمني".

واستنتج بوز أنه "بالرغم من الأهمية القصوى والحاجة إلى وضع خطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، في ظل واقع يهيمن عليه التخطيط الإستراتيجي في كل السياسات العمومية، إلا أن الطريقة والإليات المعتمدة تتطلب مراجعة، ولا بد من وضع أهداف وإجراءات وتدبير جديده مع ضرورة تحيينها بشكل مستمر".

التجريم عنها تهم أساسا الإجهاض والتشرد والإفطار العلني في رمضان والتسول والفساد الأخلاقي.

كما أورد مختلف المبررات التي يستند إليها دعاة رفع التجريم، ملخصا إياها في "ضرورة تلاؤم القانون المغربي مع التوجهات الدولية، وتكييف التشريع الجنائي مع دستور 2011، وتحقيق الانسجام مع فلسفة الميدان الجنائي الراهن، وإيجاد حل لمشكلة الانتهاز في السجون، واستحضار الظروف الخاصة التي تطرحها بعض الجنائيات مثل الإجهاض، وتجاوز التعارض بين التجريم والحقوق والحريات (خاصة حرية الاعتقد)".

ومن جهة أخرى، تناول اللقاء مسألة حقوق الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث قام المشاركون بتقييم ما أنجز من هذه الخطة التي تقرب نهاية العمل بها المحددة بنهاية العام الحالي.

ووجه العديد من الحاضرين انتقادات لما حققته هذه الخطة، حيث أكد بوز أن خطة العمل الوطنية في نسختها الراهنة ولدت ببعض الحدود، خاصة أنها جاءت في سياق سياسي اتسم بزجر عام في مجال الحقوق،

إدخال ديناميتها ضمن سياسة العامة عموماً".

وفي تطرقه إلى المشاكل التي يعرّفها التشريع الجنائي اعتبر اعمارة أن مشكلته الرئيسية "تتمك أساسا في تنزيل مخرجاته، خاصة أن البلاد ملزمة بضرورة تنفيذ التزاماتها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتعهدها بمكافحة أشكال العنف ضد النساء والأطفال وحماية سلامة المتدمرين".

وأوضح "تطبيق القوانين الجنائية السابقة انتهى إلى عكس ما كان متوخّ منها؛ أي الحد من الجريمة، السجون والجزاء العقابية بانت فرخ مجرمين مثلا، ولا تساهم في إعادة تأهيل الجنائيات".

وأجمع الحاضرون في هذا اللقاء على أن وزارة العدل المغربية أنفقت ميزانية كبيرة من أجل إقامة حوار وطني حول منظومة العدالة، مشيرين إلى أن ذلك الحوار خرج بـ"توصيات مهمة"، غير أن ذلك لم يكن له أي انعكاس على الواقع التشريعي المغربي. وأوضح أحمد بوز أستاذ علم السياسة والقانون الدستوري بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن الجرائم التي يسعى المشرع المغربي إلى إزالة لبوس

مشيرا في هذا الصدد إلى "الأوراق والوثائق الصادرة عن مؤسسة النيابة العامة".

وأكد اعمارة أن المغرب كان منفتحا على التجارب الأخرى في هذا السياق، مذكرا بمختلف المراحل التي قطعتها السياسة الجنائية المغربية منذ الستينات إلى اليوم موضحة أن "وجود المغرب اليوم في محل دولي يحتفي بتفاقة حقوق الإنسان يجعله مهتما

سياق السعي الحثيث لمركز الدراسات والأبحاث الإنسانية للمساهمة في النقاشات المطروحة في المجال العام المغربي، بما حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان ومساعيه للحد من الزجر والتجريم.

وشدد الأستاذ بجامعة محمد الخامس المختار اعمارة على أن "المغرب بذل مجهودات كبيرة لربط السياسة الجنائية بمنظومة حقوق الإنسان"،



تجارب تخضع للتقييم ودعوات للمزيد من الإصلاح

محمد ماموني العلوئي

الرباط - مع اقتراب نهاية العمل بالخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في المغرب والتي خُدت أجلها بنهاية العام الحالي تتكثف التحركات سواء من قبل السلطات أو من قبل مكونات المجتمع المدني من أجل تقييم هذه التجربة.

وتنظم مركز الدراسات والأبحاث "مدى" لقاء دراسيا بالشراكة مع مؤسسة المجتمع المنفتح بأحد الدار البيضاء لبحث سياسة التشريع الجنائي في المغرب وتوجهاته للحد من التجريم والمعاقبة وخطة العمل الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. وشهد اللقاء مشاركة أطراف وطنية فاعلة في مجال المحاماة والقضاء والنيابة العامة، حيث توافق هؤلاء على ضرورة تغيير السياسة الجنائية بما يجعلها تتلاءم مع مقتضيات ومقررات النصوص الكونية، وتستحضر البعد الإنساني في الجرح والجنائيات؛ أي إلى مبدأ الإنصاف والتأهيل، بدل اللجوء إلى العقاب والانتقام.

وأشاد العديد من المختصين، الذين شاركوا في هذا اللقاء الذي يأتي في